

تقرير المراجع المستقل

(٤/١)

إلى السادة/ مساهمي شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات

(شركة مساهمة سعودية)

الرياض، المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة لشركة بحر العرب لأنظمة المعلومات ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي الموحد وتدفعاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير واضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين. المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

عدم التأكد الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود لفت الانتباه إلى الإيضاح رقم ١ حول القوائم المالية الموحدة، والذي يشير إلى أن المجموعة قد تكبدت صافي خسارة بمبلغ ١٩,٦ مليون يـك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. بالإضافة إلى ذلك، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة ونج عن ذلك عجز في رأس المال العامل بمبلغ ٢٦,٩ مليون يـك كما في ذلك التاريخ. تشير هذه الظروف إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يؤثر شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة. وكما هو مبين في الإيضاح رقم ١، قامت الإدارة بإجراء تقييم لمقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وبناء على ذلك، تم إعداد هذه القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

لفت الانتباه

كجزء من مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢٥م قمنا أيضاً بمراجعة التعديلات الموضحة في إيضاح رقم ٣٣ والتي تم تطبيقها لتعديل القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠٢٤م. وفي رأينا فإن تلك التعديلات مناسبة وتم تطبيقها بشكل صحيح. ولم يتم تعييننا لمراجعة أو فحص أو تنفيذ أي إجراءات بشأن القوائم المالية الموحدة للمجموعة لعام ٢٠٢٤م بخلاف ما يتعلق بالتعديلات وعليه لا نقوم بأبداء أي رأي أو تقديم أي شكل آخر من أشكال التأكيد بشأن القوائم المالية الموحدة ككل لعام ٢٠٢٤م.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأياً معدل عن تلك القوائم في تقريره الصادر بتاريخ ١٢ شوال ١٤٤٦هـ الموافق ١٠ إبريل ٢٠٢٥م.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها. ولا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

(٤/٢)

إلى السادة/ شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية
الأمر الرئيسية للمراجعة (تتمة)

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة	الأمور الرئيسية للمراجعة
<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم مدى التزام سياسات الانخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة لدى المجموعة بالمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. • قمنا بتقييم مدى ملائمة تحديد الإدارة للوحدات المدرجة للنقد بناءً على متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٦) "الهبوط في قيمة الأصول" المعتمد في المملكة العربية السعودية. • قمنا بتقييم مدى معقولية المنهجية المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد بناءً على حسابات قيمة الاستخدام. • قمنا بتقييم مدى معقولية الأحكام والافتراضات الهامة التي وضعتها الإدارة في حسابات قيمة الاستخدام. • لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. • قمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. • قمنا بتقييم حساسية نتائج نموذج قيمة الاستخدام للافتراضات الرئيسية المختلفة. • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة. 	<p>اختبار قيمة الانخفاض في الموجودات غير الملموسة</p> <p>إن صافي القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بلغ ١١٢,٦ مليون ر.س (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م: ١١٦,٨ مليون ر.س).</p> <p>تقوم المجموعة باختبار سنوي للانخفاض في القيم القابلة للاسترداد للموجودات غير الملموسة. ولأغراض تقييم الانخفاض في تلك القيم، تم استخدام نموذج قيمة الاستخدام لتحديد القيمة القابلة للاسترداد والتي يتم من خلالها خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بكل وحدة من وحدات توليد النقد ومقارنتها بقيمتها الدفترية ذات علاقة. يتطلب نموذج قيمة الاستخدام إدخال العديد من الافتراضات الرئيسية التي تشمل تقدير حجم المبيعات المستقبلية والأسعار والتكاليف التشغيلية، والقيم النهائية، ومعدلات النمو والخصم.</p> <p>تبين خلال اختبار قيمة الانخفاض في الموجودات غير الملموسة أمر مراجعة رئيسي بسبب الأحكام والافتراضات المتعلقة بإجراءات تقييم الانخفاض.</p> <p>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم (٥-٦) و (٧-٥) للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الموجودات غير المالية واليضاح رقم (٨) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالموجودات غير الملموسة.</p>
<p>تضمنت إجراءات مراجعتنا، من بين إجراءات أخرى، على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قمنا بتقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية في إثبات الإيرادات وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥). • قمنا باختبار، على أساس العينة، والتحقق من تطبيق سياسات الاعتراف بالإيراد بصورة صحيحة وفي التوقيت الصحيح. • قمنا باختبار، على أساس العينة، معاملات من الإيرادات والتحقق من المستندات الداعمة ذات الصلة للتحقق من صحة إثبات الإيرادات. • قمنا باختبار، على أساس العينة، المعاملات التي تتم قبل وبعد تاريخ التقرير مع الوثائق ذات الصلة، لتقييم ما إذا كان قد تم إثبات الإيرادات في الفترة المحاسبية المناسبة. • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة المرفقة. 	<p>إثبات الإيرادات</p> <p>بلغت إيرادات المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مبلغ ٥٣ مليون ر.س (٢٠٢٤م: ٤١,٣ مليون ر.س)، تقوم المجموعة بإثبات إيرادات بيع البرامج والأجهزة وإيراد عمليات التجارة الإلكترونية في نقطة من الزمن، بينما يتم إثبات إيرادات خدمات الصيانة والدعم الفني، واشتركاك قواعد البيانات، وخدمات الإدارة والتشغيل على مدى زمني.</p> <p>تركز المجموعة على الإيرادات كمؤشر رئيسي للأداء، الأمر الذي يولد حافزاً لإثبات الإيرادات قبل انتقال السيطرة.</p> <p>واستناداً إلى العوامل المذكورة أعلاه، وإلى الأهمية النسبية للمبالغ المتعلقة بها، فقد اعتبرنا إثبات الإيرادات كأمر رئيسي للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح (٦-٦) للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، واليضاح (٢٣) للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيرادات.</p>

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

(٤/٣)

إلى السادة/ مساهمي شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠٢٥م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحَرَّفَة بشكل جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيدات معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة. وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها سواءً كانت بسبب غش أو خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري فإن علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعد رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفناً مستقبلية قد تسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

(٤/٤)

إلى السادة/ مساهمي شركة بحر العرب لأنظمة المعلومات
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض، المملكة العربية السعودية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

• الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة. لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نُز، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة سلطان أحمد الشبيلي
محاسبون ومراجعون قانونيون
الرياض، المملكة العربية السعودية



التاريخ: ٤ مايو ٢٠٢٦ م
الموافق: ١٧ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ

سلطان أحمد الشبيلي
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٦٠٠